

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١٤ لسنة ٢٠١١ «بالتفويض»

باعتتماد الموازنة التخطيطة «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية والهيكل التنظيمى للغرفة ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس

وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٠١١/١/٤

باعتتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١١ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١١/٣/١ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١١ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٣٨٣٦٢١ ج (فقط مليونان وثلاثمائة وثلاثة وثمانون ألفاً وستمائة وواحد وعشرون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٢١٤١٧٦ ج (فقط مليونان ومائتان وأربعة عشر ألفاً ومائة وستة وسبعون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ١٦٩٤٤٥ ج (فقط مائة وتسعة وستون ألفاً وأربعمائة وخمسة وأربعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١١/٣/١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادى